مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية | ISSN: 2437 - 0363 EISSN 2602-6767 | المجلد 07 / العـدد: 01 (2021)، ص 841- 864

سياسة الإصلاح على مستوى التشغيل والبطالة في الجزائر

Reform policy at the level of employment and unemployment in Algeria

حليمة سهلة [1*]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)

تاريخ الاستلام: 2021/05/08 تاريخ القبول: 2021/05/29 تاريخ النشر: 2021/06/23

ملخص:

إن الجامعة اليوم تنتج بكثرة طلبة متخرجين لا يجدون وظيفة في سوق العمل؛ وبالتالي "التكوين بدون توظيف" مرتبط أساسا بمسألة عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل؛ حيث أن مدة التعليم ومن ثم مدة التكوين تتطلب تكاليف كثيرة يتحملها الفرد والمجتمع معا التي يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد للحصول على أفضل الوظائف وأحسن الأجور، ومن وجهة نظر المجتمع ؛ وبالتالي هذا ما يبرر عدم التناسق بين التعليم والتوظيف من خلال تراجع عائد التعليم؛ وهذا نتيجة التوجه نحو تخصصات تعليمية بنسبة كبيرة وإهمال تخصصات أخرى مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين المتخصصين في مجالات معينة دون أخرى فأدى إلى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم التجانس في هيكله بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى مع عدم وجود طلب مماثل لها وهذا يرجع أساسا إلى قصور السياسة التعليمية وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق الشغل.

كلمات مفتاحية: التكوين؛ التشغيل؛ البطالة؛ سوق الشغل؛ سياسة الإصلاح؛ الطلبة الجامعيين المتخرجين؛ تخطيط القوى العاملة.

Abstract:

Today, the university produces a lot of graduate students who cannot find employment in the labor market. Thus, "unemployed training" is mainly linked to the issue of the lack of coordination between education, training and the labor market; Because the duration of education and then the period of training require many costs borne by the individual and society together which are justified by the private return from the point of view of the individual to obtain the best jobs and the best wages, and from the point of view of society Thus, the mismatch between education and employment is justified by the decline in the returns to education. And this is the result of the trend towards educational

specializations in a large percentage and the neglect of other disciplines, which has led to an increase in the number of graduates specializing in certain fields without others, which has led to an increase in the supply of graduates of the labor market need and the lack of homogeneity in its structure so that there is a deficit in some disciplines in exchange for a surplus In other disciplines, without similar demand for those- Here, this is mainly due to the lack of educational policy and its inability to keep pace with the demands of the labor market.your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).

Keywords: Training; employment; unemployment; the labor market; reform policy; university graduates; manpower planning

*المؤلف المرسل:

1. مقدمة:

إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ منها إصلاح المنظومة المالية سواء بالإصلاح النقدي أو المالي إضافة إلى إصلاح القطاع العام وتنمية القطاع الخاص وذلك بتشجيع الاستثمارات الخاصة، والشراكة ضمن البنوك التجارية الجزائرية، وإغلاق المؤسسات المفلسة ويعتبر ذلك من ضمن وصفة صندوق النقد الدولي للجزائر، ضف إلى ذلك عملية الخوصصة، وتطهير القطاع الفلاحي، وتحرير التجارة الخارجية؛ كل ذلك جعل عملية التوظيف محصورة جدا وأدى إلى التضييق على الدوائر الحكومية بإلزامية خفض عدد وظائفها إما بالتسريح أو التقاعد المسبق أو الذهاب الإرادي، ونجد أن أكبر قطاع تأثر بعملية الإصلاح هو القطاع الصناعي حيث هذا الأخير كان المصدر الرئيسي في استيعاب القوى العاملة، كل هذه الإصلاحات أثرت على سياسة إدارة الطلب الكلي(مدني بن شهرة، 2008، ص228) وتفاقمت مشكلة البطالة، التي تمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد الجزائري ومن أسبابها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو

سياسي، سكاني، تقني، تنظيمي، إداري وقد أدى ذلك كله إلى عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على توفير فرص العمل الكافية أمام الداخلين الجدد في سوق العمل.(مدني بن شهرة،2008، ص231)

و بالتالي المشكل الذي يطرح نفسه في هذا الصدد؛ وهو مسألة تشغيل القوى المتنامية العاطلة عن العمل ، مع العلم أنه أصبح التشغيل أو التوظيف الشامل للعدد الهائل من الخريجين بعيد المنال ، لأنه يتوقف على فتح المزيد من مناصب الشغل وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في هذا العرض بدءا

بسياسة الإصلاحات الاقتصادية "البطالة والشغل" ، وآثار سياسة الإصلاح على مستوى التشغيل والبطالة، ثم نتطرق إلى التجربة الجزائرية مع الإصلاح الاقتصادي.

- **1- سياسة الإصلاحات الاقتصادية، البطالة والشغل**

لقد شملت الإصلاحات الاقتصادية مجموعة كبيرة من الدول النامية لفترات زمنية متفاوتة وتهدف ، هذه البرامج إلى دعم اقتصاديات السوق وتسهيل اندماج هذه الدول في آليات الاقتصاد العالمي. حيث أن المتطلبات الاقتصادية للدخول في هذه المرحلة تتطلب إدارة اقتصادية سليمة. وتختلف سياسات الإصلاح الاقتصادي من دولة لأخرى من حيث الأساليب والآليات بسبب اختلاف وتيرة معدلات النمو الاقتصادي، حجم الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم، ومدى كفاءته الإنتاجية لمواجهة الزيادة في حجم التجارة الخارجية وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى تباين طرق وسياسة الإصلاح، وكذا تباين الفترات الزمنية بالإضافة إلى الخصوصيات الاجتماعية لكل دولة من حيث النمو السكاني وسياسة التنمية البشرية، التي لها الأثر المباشر على القوة العاملة للدولة.

بالرغم من كل هذه الخصوصيات فيمكن التمييز بين هذه السياسات المطبقة داخل مجموعة من البرامج الموضوعة من طرف صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي، ولعل الهدف الرئيسي من سياسة الإصلاح الاقتصادي هو استعادة التوازنات

الاقتصادية الكلية المفقودة، بواسطة ضبط جانبي العرض والطلب الكليين في ظل آليات السوق. (ناصر دادي عدون، 2010، ص77)

وبشكل عام تتكون البرامج التقليدية لسياسة الإصلاحات من مكونين أساسيين، يطلق على أولهما سياسات التثبيت يختص بها صندوق النقل الدولي، وترتكز على إدارة جانب الطلب من خلال سياسة مالية انكماشية تهدف إلى معالجة الإختلالات القائمة في الميزانية العامة للدولة وميزان مدفوعاتها.

أما المكون الثاني فيعرف باسم سياسات الاصلاح او التعديل الهيكلي ، يختص بها البنك الدولي من خلال برامج إصلاح سياسة الأسعار وتحرير كل من التجارة الخارجية وأسواق العمل ورأس المال ، على النحو الذي يضمن استخدام هذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية .

اضافة لما سبق فإن الإصلاح الاقتصادي يشمل القطاع العام في إطار مفهوم ترشيد دوره، من خلال تخفيض حجم الانفاق به قدر الإمكان، واستخدام عناصر الإنتاج بأكثر عقلانية لضمان أكبر العوائد الممكنة، وأيضا من أجل ترسيخ التبادل الحر للسلع والمنتجات بانفتاح أكثر على مستوى الاقتصاد العالمي. كل ذلك في إطار تخصيص الموارد بشكل يسمح برفع معدلات النمو، والتخفيف من أعباء المديونية التي كانت وما زالت تهدد التوازنات الاقتصادية للدول التي طبقت الإصلاحات. (ناصر دادي عدون، 2010، ص78)

1- 1الأساس النظري لسياسة الإصلاح الاقتصادي

من أهم دواعي الإصلاح الاقتصادي للدول النامية، الضغوط التي تعاني منها اقتصادياتها منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي وتتمثل في العجز المتواصل في موازين مدفوعاتها وفي موازناتها العامة. والتراجع الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي وتراجع النمو في الإنتاج الداخلي الإجمالي، بالإضافة إلى عوامل النمو الديمغرافي، ونقص التشغيل واستشراء البطالة بأنواعها.

وعلى رأس قائمة هذه الصعوبات تأتي مشكلة تفاقم التضخم والديون الخارجية، مقارنة إلى موارد هذه الدول، وعدم قدرتها على سدادها في آجالها، بسبب ارتفاع معدلات الفوائد وخدمات الديون. هذا كله على المستوى الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فهناك تدهور شروط التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المصنعة ، بالموازاة مع تدهور أسعار المواد الأولية خلال تلك الفترة ، خصوصا وأنها تشكل المورد الأساسي من العملة الصعبة والتي تستنزف خدمات الديون الجزء الأكبر منها . (ناصر دادي عدون، 2010، ص79)

2-1- مفهوم الإصلاح الاقتصادي وعلاقته بالبطالة

يرتبط تعريف الإصلاح الاقتصادي بالهدف الأساسي له، والمرتكز على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وما يتبعه من زيادة في الإنتاج الوطني الإجمالي، وهذا بالاعتماد على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، الشيء الذي يعتبر في حد ذاته وسيلة لخلق المناخ الملائم للاستثمار القادر على تحرير القدرات التنافسية في السوق الوطنية والعالمية. (ناصر دادي عدون، 2010، ص79)

حسب أدبيات صندوق النقد الدولي: "تهدف عمليات الإصلاح الاقتصادي إلى وضع سياسات انكماشية، تهدف إلى توفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، وإزالة المعوقات، وهذا من شأنه زيادة معدلات الأرباح ذات المستويات العالمية" .

ويجب الإشارة هنا إلى أن عملية التأهيل أو التعديل الهيكلي للاقتصاد، قد قامت بها العديد من الدول الرأسمالية المتطورة والنامية منذ سبعينيات القرن الماضي، وكذا الدول التي كانت ضمن النظام المركزي سابقا، عند مرورها الى اقتصاد السوق بداية من ثمانينيات نفس القرن. وهذه العملية يمكن أن تتم بمبادرة الدول المعنية، وباقتراح الخطوات التي تراها مناسبة وفق ظروفها، مع مساهمة صندوق النقد الدولي في تسهيلات

التمويل والمتابعة. أو قد تكون بتدخل هذا الأخير باقتراح سياسات تحت مراقبته، وهي المرحلة الأصعب أين تكون الملجأ الاضطراري عند تفاقم المشاكل المالية والهيكلية عادة.

عموما فالإصلاحات الاقتصادية وسيلة علاج لمشاكل الدول التي تعاني من اختلالات في توازناتها الداخلية والخارجية خاصة ، في إطار تحرير الاقتصاد وتحويله إلى اقتصاد حر . من خلال إجراءات تسمح بزيادة الصادرات وخفض الواردات. إضافة إلى تنمية موارد البلد من العملة الصعبة، والعمل على معالجة عجز الموازنات العامة لهذه الدول عن طريق تقليل النفقات المسيطرة على معدلات التضخم ورفع معدلات النمو الاقتصادي . ولبلوغ هذه الأهداف فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي كما ذكرنا يتكون من سياستين وهما سياسة التثبيت الاقتصادي وسياسة التعديل الهيكل . (ناصر دادي عدون، 2010، ص80).

-1-3 - النظرية الكلاسيكية في التوظيف

تذهب النظرية الكلاسيكية إلى القول بأن حالة البطالة في أسواق العمل، وبالتالي ابتعاد الاقتصاد عن حالة العمالة الكاملة ، إنما تمثل حالة مؤقتة سرعان ما تزول بفعل قوى التكيف التلقائي ؛ التي ستدفع تلك الأسواق الى التوازن من جديد عند مستوى العمالة الكاملة. ويستند الكلاسيك في رأيهم هذا إلى آلية بسيطة يقوم عليها التوازن مستقاة من أسلوب التحليل الجزئي ل " **ألفريد مارشال** " ، وفي هذا الصدد يخبرنا **مارشال** ؛ بأنه عندما يفيض الانتاج ، أو العرض ، عن حاجة الطلب ، في أي سوق من الأسواق ، فإن قوى المنافسة ، في تلك السوق ، ستفرض ضغوطا تنازلية على الأسعار بالمقدار اللازم والكافي ، لزوال هذا الفائض. (أسامة بشير الدباغ ، 2007، ص 160)

2- آثار سياسة الإصلاح على مستوى التشغيل والبطالة

تعهدت الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي بالاتفاق مع البنك وصندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج إصلاح بإتباع مجموعة من السياسات المالية الانكماشية التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار ومن ثم في معدل نمو الناتج المحلي ،

مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمل أو إلى زيادته في أفضل الأحوال بأقل من الزيادة في المعروض منه ، وما ترتب عليه في زيادة حجم البطالة على الأقل في الآجال القصيرة وربما في الآجال المتوسطة في كثير من الدول التي سبقت الجزائر في تطبيق هذه البرامج كما يرى بعض الاقتصاديين أن تلك الآثار تقتصر على الأجل القصير فقط حيث أنه مع مرور الوقت ترتفع مرونة سوق العمل ويعمل بطريقة أكثر كفاءة في الأجل الطويل ومن ثم يرتفع مستوى التشغيل ويقل من البطالة. (مدني بن شهرة، 2009 ، ص 209)

2-1: آثار برامج الاستقرار الاقتصادي على مستوى التشغيل

إن من أهم السياسات الرئيسية لبرامج الاستقرار الاقتصادي هي السياسة المالية التي تهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة وسياسة خفض قيمة العملة المحلية كآلية للوصول إلى سعر صرف حقيقي وسنتناول هذه السياسات واثارها على ظاهرة البطالة

2-1-1 -اثر السياسة المالية على مستوى التشغيل

تهدف السياسة الحالية إلى الحد من عجز الميزانية بواسطة خفض النفقات العامة وزيادة الواردات العامة ويتم ذلك بتنفيذ مجموعة من السياسات الفرعية أهمها خفض الأجور ، ووقف التوظيف في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية ، خفض الاستثمار العام ، خفض نفقات الدعم والإعانات الحكومية مع تحسين هيكل الضرائب ورفع أسعار الخدمات العمومية . إن تراجع ميزانية الدولة خلال فترة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية تعود إلى زيادة نسبة الإيرادات ونمو أقل لنسبة النفقات وإذا كانت النفقات ارتفعت بنسبة 22 % فإننا نجد أن الواردات ارتفعت إلى الضعف.

2-1-2- اثر سياسة سعر الصرف على مستوى التشغيل

إن انخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري في مواجهة العملات الأجنبية أدى إلى زيادة كل من تكلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج وذلك كله يحد من نمو الاستثمارات والتوسيع فيها ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من فرص العمل الجديدة وارتبطت مسألة سعر الصرف ' بحجم الديون الخارجية وتسديدها على المدى الطويل وعلى غرار كل الأسعار يلعب سعر الصرف دورا تخصيصيا ، ومن المفروض أن يلعب تحديده الحر من صرف السوق دور مؤشر التخصص وبالتالي مؤشر التنافسية ، ومن خلال سعر الصرف الحقيقي على نحو ما تسفر عنه السوق ، يقتضي إلى الكشف عن المزايا التنافسية الحقيقية التي يمكن أن تحددها بمجمل المنتجات التنافسية لأي بلد ، وبالتالي يمكن الاحتفاظ بها دون اللجوء لأي شكل من أشكال الحماية ، ولا ينظر أنصار الصرف الحقيقي اللجوء إلى الإحلال محل الاستيراد إلا في هذا الإطار ، إلا إذا تم اللجوء للإحلال الإجباري الذي سترافقه لا محالة تكاليف التوتر ، حسب تأكيدهم . وعلى خلاف ذلك يحدث رفع قيمة العملة. (مدني بن شهرة، 2009 ، ص 214)

2-2 اثر برنامج التعديل الهيكلي على مستوى التشغيل

إن لتحقيق هذا البرنامج مجموعة من الإجراءات من اهمها :

2-2-1- أثر سياسة الإصلاح في القطاع العام والخوصصة على مستوى التشغيل

إن التطور في العلاقات الاقتصادية والدولية وإجراء اتفاقيات الجزائر وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وجد القطاع العام نفسه أمام محيط جديد دون تهيئة المناخ المناسب لهذا القطاع وبخاصة قضية نقص التمويل لهذه المؤسسات العمومية والاقتصادية مما أدى الى تفككها حيث زادت مديوناتها وتعقدت وضعية خزينتها بعدما كانت إيجابية في كثير من السنوات قبل تطبيق عملية الإصلاح حيث أن القطاع الصناعي كان يتوفر على خزينة إيجابية تقارب 8 ملاير دينار جزائري في سنة 1993 ، ولعل من أهم

زيادة مديونية المؤسسات العمومية الاقتصادية ، تحرير الأسعار ، وارتفاع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة الدينار وسياسة الانفتاح الاقتصادي .

(مدني بن شهرة، 2009 ، ص 216).

2-2-2 اثر سياسة تحرير الأسعار على مستوى التشغيل

إن ارتفاع أسعار السلع والخدمات بما يفوق الزيادة في القوة الشرائية للأفراد يزيد من انكماش الطلب الكلى محليا ، ومن ثم يحد من التوسع في كل من الاستثمارات الجديدة والاستثمارات القائمة ، لقد ساعد تدهور قطاع التشغيل في الجزائر وغياب تحسين الظروف المعيشية وتطبيق سياسات التعديل الهيكلي والإنعاش الاقتصادي من زيادة أسعار المواد حيث شهد المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك ارتفاع كبير حيث وصل إلى 30 % من الزيادة السنوية سنة 1995 م وهذا نتيجة تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية التي تمثل في المعدل 60 % من نفقات الأسرة الجزائرية حيث بلغ مؤشر الأسعار في سنة 1994 م 41.3 % وفي سنة 1995 م نسبة 31 % .

2-2-3- أثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل :

تهدف سياسة تحرير التجارة إلى جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح قليل الحماية الجمركية والعمل على الحد من عجز الميزان التجاري وبالتالي الحد من عجز ميزان المدفوعات . وينطوي برنامج الإصلاح الاقتصادي على تخفيض الرسم الجمركي وإلغاء الحضر الذي كان مفروضا على بعض السلع فضلا على تحرير سعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى ، وترتب عن هذه السياسات العديد من الآثار على مستوى التشغيل ، حيث أن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطية يؤدي إلى انخفاض إنتاج السلع النهائية ، ومن ثم تنخفض أسعارها وتزداد قدرة المؤسسات على منافسة السلع الأجنبية وكذلك

تزداد أرباحها وبالتالي يزداد الطلب على اليد العاملة مما يؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة كلما زاد الطلب على السلع التصديرية .

أما إذا كان تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع النهائية فإنه يؤدي إلى انخفاض أسعارها مما يؤثر سلبا على الصناعات المحلية المنتجة للسلع المماثلة وهو ما يهدد الإنتاج المحلي بالتوقف لعدم قدرته على المنافسة مع المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية ، الأسعار المنخفضة وانضمام جزء من المشتغلين بها إلى متعطلين مما يؤدي إلى زيادة البطالة والواقع أن الإنتاج المحلي يتحمل تكاليف جديدة نتيجة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي ومنه:

- زيادة أسعار الفائدة وما يؤدي إليه من رفع تكلفة رأس المال
- ارتفاع أسعار الطاقة إلى حدود أسعار العالمية
- رفع الدعم على المواد الأولية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها .
- خفض سعر الصرف وما ترتب عنه من زيادة في أسعار المدخلات المستوردة والواردات الوسيطية
- زيادة أسعار الخدمات المختلفة
- زيادة وتنوع الضرائب المختلفة على الإنتاج المحلي.

إن تأثير خفض الرسوم الجمركية وتخفيض الدينار على زيادة الصادرات مرهون بدرجة مرونة الطلب الخارجي على صادرات الجزائر من جهة وبدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي من جهة ثانية فضلا عن مقدار الحماية والقيود التي تفرضها الدول الأجنبية على وارداتها من جهة ثالثة ، ويبدو أن الهدف من تحرير التجارة الخارجية وبالأخص تحرير الاستيراد هو تمكين الدول الرأسمالية الصناعية من زيادة صادراتها إلى أسواق العالم الثالث ومنه الجزائر مهما كان تأثير هذه السياسة على إضعاف الطاقة

الإنتاجية المحلية وزيادة عجز الميزان التجاري فضلا عن خفض إمكانية خلق فرص عمل جديدة بل وزيادة معدلات البطالة القائمة .(مدني بن شهرة، 2009 ، ص 227)

إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ، منها إصلاح المنظومة المالية سواء بالإصلاح النقدي أو المالي . وذلك ضمن إجراءات التوازن النسبي للأسعار وتوسيع الرسوم وإلغاء بعض الإعانات، وفحص جميع النفقات العامة والتقليل منها وترشيدها وفق مبادئ الاتفاق . كما أن إصلاح القطاع العام وتنمية القطاع الخاص وذلك بتشجيع الاستثمارات الخاصة ، والشراكة ضمن البنوك التجارية الجزائرية ، وإغلاق المؤسسات المفلسة . يعتبر ذلك من ضمن وصفة صندوق النقد الدولي للجزائر ، ضف إلى ذلك عملية الخوصصة وتطهير القطاع الفلاحي وتحرير التجارة الخارجية ، كل ذلك جعل عملية التوظيف محصورة جدا وأدى إلى التضييق على الدوائر الحكومية بإلزامية خفض عدد وظائفها إما بالتسريح او التقاعد المسبق أو الذهاب الإرادي ، ونجد أن أكبر قطاع تأثر بعملية الإصلاح هو القطاع الصناعي حيث أن هذا الأخير كان المصدر الرئيسي في استيعاب القوى العاملة . كل هذه الإصلاحات أثرت على سياسة إدارة الطلب الكلي . وتفاقمت مشكلة البطالة وارادت الجزائر علاجها من خلال مجموعة من السياسات ؛

(مدني بن شهرة، 2009 ، ص 228)

أنواع سياسات التشغيل المعتمد عليها : تنعكس دراسة التنظيم الهيكلي للإدارة المكلفة بالتشغيل على نوعية البرامج المقدمة والمنفذة حيث أدى الجمع بين المعالجة الاقتصادية والمعالجة الاجتماعية لآفة البطالة الى عدم الوصول الى حل نهائي ونتائج مرضية، اذ تميزت مختلف مناصب العمل المفتوحة بالطابع الظرفي المؤقت، ويرجع السبب في ذلك الى تعدد الأجهزة واختلاف الرؤى حول طريقة توفير مناصب العمل المصطحب بتغيير مستمر في تنظيم الإدارة المكلفة بالتشغيل .(قادية عبد الله ، 2015 ، ص 43)

حيث تنوعت البرامج المنفذة من برامج للدعم الاجتماعي التي تضمنت بدورها برامج للشبكة الاجتماعية وأخرى للتنمية الاجتماعية. إضافة الى برامج مكافحة البطالة وترقية التشغيل، التي تعددت لتشمل التشغيل المأجور بمبادرة محلية، الأشغال المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة، القرض المصغر وعقود ما قبل التشغيل. (قادية عبد الله ، 2015 ، ص 44)

بالاضافة الى ذلك إن المسألة الحقيقية تقوم أساسا على التوزيع بين الفروع العلمية، إن قضية الجامعة الحقة ليست بقضية عدد الطلاب بقدر ما هي مرتبطة بقضية التوزيع على مختلف الفروع العلمية

و أرادت الجزائر علاجها من خلال مجموعة من السياسات وهي كالآتي :

- **برنامج تشغيل الشباب**

تتمثل برامج تشغيل الشباب في تشغيلهم بشكل مؤقت في ورشات من قبل الجماعات المحلية والإدارات والوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات وقطاع البناء والأشغال العمومية وذلك بهدف تخفيض نسبة البطالة وإدماج أكبر عدد ممكن من الشباب العاطل عن العمل إلا أنه اتسم ببعض النقائص لذلك لجئت الجزائر إلى إنشاء جهاز جديد مع بداية سنة 1990. (مدني بن شهرة،2009، ص274)

جهاز الإدماج المهني للشباب.

تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية ’و الإعانة على إنشاء نشاطات على شكل مشاريع يقترحها الشباب؛ إن المساعدة

الممنوحة في إطار برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية تهدف إلى تغطية تكاليف الأجور ومقيدة بالتشغيل الدائم(مدني بن شهرة ، 2009 ، ص276)؛ وكان الهدف من هذا الجهاز إزالة أو تصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب ومن أجل

تمكين الشباب من اكتساب خبرة مهنية ′ ومساعدتهم على إنشاء مؤسسات مصغرة ولترقية تشغيل الشباب وإنشاء النشاطات في مختلف القطاعات الاقتصادية كالفلاحة والري والغابات والبناء وترقية روح المبادرة لديهم .

- **عقود ما قبل التشغيل.**

نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل في شهر جويلية من سنة 1998، وذلك بهدف تشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق العمل بالإضافة إلى ذلك تشجيع المستخدمين لتوظيف الجامعيين وهو موجه أيضا للعاطلين عن العمل من حاملي الشهادات "التدرج"′ أو التقنيين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و35 سنة(مدني بن شهرة ، ،2009، ص285)

تمثل أيضا **المشروعات الصغيرة والمتوسطة** إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ حاليا على اهتمام كافة دول العالم خاصة في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية وذلك بسبب دورها المحوري في الانتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول؛ كما أنها مشروعات كثيفة العمالة ، توفر فرص عمل جديدة وتساهم في حل مشكلة البطالة والفقر.(صلاح حسن، 2011،ص 05).

3- التجربة الجزائرية مع الإصلاح الاقتصادي

عرفت الجزائر تحولات كبيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا في الميدان الاقتصادي ، فبعد فشل الاقتصاد المخطط في تحقيق التطور والرفاهية ، ونظرا للأزمات المتكررة التي زعزعت الاقتصاد الوطني كأزمة النفط في الثمانينات ، وأزمة المديونية وعجز الدولة الجزائرية على تسديدها ولجوئها إلى إعادة الجدولة ، وتدهور المؤشرات الاقتصادية

كارتفاع نسبة التضخم والبطالة وتسجيل مستويات نمو سالبة وعجز الميزانية ، كل هذا أجبر المسؤولين على الاقتصاد الوطني أن يدخلوا في مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية وإدراج الجزائر في اقتصاد السوق وعودة النمو الدائم ضمن شروط أداء مثلى ؛ وحصلت الجزائر على ذلك بعد خضوعها إلى الشروط الناجمة عن مخطط إستقرار رسمي "ستاندباي" أفريل 1994 إلى مارس 1995 ، تبعه مخطط تعديل هيكلي قائم على مخطط تمويل موسع على مدى ثلاث سنوات أفريل 1995 إلى مارس 1998 .

ولكن نظرا لنقص الإمكانيات من جهة، والأوضاع السائدة من جهة أخرى ،لم تتوصل الجزائر من خلال هذه الاصلاحات إلى النتائج التي كانت تطمح إليها، لذا أصبح عليها اتخاذ مجموعة أخرى من الإصلاحات الاقتصادية عرفت بإصلاحات الجيل الثاني تتمثل أساسا في إصلاح العدالة ومحاربة الرشوة والفساد الإداري وفي الحكم الرشيد ، باعتبار هذه الأخيرة الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة وأن الجزائر قد بدأت حركة التكيف مع الاقتصاد الدولي من خلال الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، بالإضافة إلى فتح الأسواق أمام المستثمرين الأجانب. (مراد محفوظ، 2019 ، ص 44)

1-3 الاقتصاد الجزائري قبل تطبيق الإصلاحات

انطلاقا من هذا وقبل التطرق إلى هذه الاصلاحات بصورة اكثر تفصيلا، سنحاول تقديم عرض مختصر للإمكانات الطبيعية والاقتصادية في الجزائر.

الفرع الأول : عرض الإمكانات الطبيعية والاقتصادية للجزائر

تتوفر الجزائر على إمكانات هائلة منها :

- تقدر مساحة الجزائر ب 2.381.741 كم مربع ، وتمتد سواحلها على مسافة 1200 كلم على البحر الأبيض المتوسط .

- تحتل الجزائر المرتبة 15 من حيث احتياط البترول والرتبة 18 عالميا من حيث الإنتاج والمرتبة 12 في مجال تصدير البترول ، وكذلك تحتل المرتبة 07 عالميا من حيث إحتياط الغاز الطبيعي والمرتبة 05 من حيث الإنتاج والصف 3 في مجال التصدير ، بعد كل من روسيا وكندا..
- معدل النمو الديمغرافي في الجزائر هو 2.2 % وهو معدل مرتفع مقارنة مع معدل النمو الديمغرافي في دول المغرب العربي وأن أكثر من 40 % من السكان سنهم أقل من 15 سنة ، ومتوسط العمر عند الرجال هو 67 سنة و69 سنة عند النساء . (مراد محفوظ، 2019 ، ص 45)
- تحتوي على 53 أرضية مسطحة لمرافئ الجوية ، 12 ميناء بحري متعدد الخدمات (تجارة ، صيد بحري) وميناءين متخصصين في المحروقات و18ميناء كملجأ للصيد ، وتمثل موانئ عنابة ، الجزائر ، وهران ، في مجموعتها 70% من النقل البحري خارج المحروقات.
- تمتد شبكة السكك الحديدية على طول 4200 كم ، وشبكة الطرق البرية حوالي 104000 كم ، مما يجعلها أطول الشبكات في المغرب العربي .
- أغلب إيرادات الجزائر من الصادرات تمثل المحروقات بنسبة تتراوح بين 95 % و98 % من الصادرات الجزائرية ، كما تشكل المحروقات أكثر من 60% من الإيرادات الجبائية .
- تقدر المياه السطحية بحوالي 15 مليار م3 والمياه الجوفية بحوالي 3 مليار م3. (مراد محفوظ، 2019 ، ص 46).

الفرع الثاني : تطور الإقتصاد الجزائري من مرحلة الستينات على مرحلة ما قبل برنامج التعديل الهيكلي.

المرحلة الأولى 1962-1966:

تميزت بداية هذه المرحلة بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي :

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80 % من النشاطات الصناعية بيد المعمرين .
- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون ويحتل مساحة تقدر ب 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر ، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة. (مراد محفوظ، 2019، ص 46)
- الهياكل القاعدية : وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها ، فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا ، حوالي 1000 كلم و4300 كم من السكك الحديدية و20 مطارا وشبكة الكهرباء ؛و حوالي 600 كلم من الخطوط الكهربائية إضافة إلى منشئات أخرى كميناء الجزائر ، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية .
- مغادرة ما يقارب مليون تقني أوروبي الجزائر قبيل الإعلان عن الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين ، منها حوالي 5000 إطارا من المستوى العالي و35000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدما وعموما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما .
- التخلي شبه التام عن الإستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوربيين.

- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى.
- عند مغادرة المعمرين حولوا معهم ادخاراتهم ورؤوس أموالهم ، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك ، ونتج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات . وأمام هذه الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة كان لابد على الحكومة الجزائرية آنذاك اتخاذ بعض القرارات التي تساعد على تحسين الوضعية ومن بين هذه القرارات :
- تأسيس لجان التسيير في الإستغلالات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها .
- المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر(مراد محفوظ، 2019 ، ص 47)
- إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية من اجل مراقبة القطاعات الحيوية في الجزائر.
- وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة .

المرحلة الثانية (1967-1987) :

كان الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة اقتصادا إداريا ، ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه بقطاع عام مسيطر ، ومنحت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين .

ونلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال تملك الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي ، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية ، والقيام بالتأميم في الميادين الصناعية ، المالية ، البترولية ، المناجم ، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها ، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها .

وحسب استراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة منحت للقطاع الصناعي، بينما القطاع الفلاحي لم يحظ بالأهمية الكبيرة ، وتميزت هذه الفترة كذلك بضعف الإمكانات البشرية والمادية والمالية وهذا لأن السلطات كانت منشغلة بالتنظيم الإداري والإنتاجي. (مراد محفوظ، 2019 ، ص 48).

وما يعيب على هذه المرحلة هو ظهور التبذير الكبير للموارد ، أو للأموال العامة ، والبيروقراطية بسبب تبني تنظيم وتسيير مركزي بشكل قوي للاقتصاد، وهذا ما أدى إلى حدوث اختلالات عميقة على مستوى الإقتصاد الداخلي ، وأكبر منه على المستوى الخارجي .

وعلى المستوى الداخلي سجل تطور هام في الاستهلاك الناجم عن النمو الديموغرافي المتزايد والتدفق الكثيف للدخول قياسا مع نمو التشغيل ، الأمر الذي أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية .

وأما على المستوى الخارجي فإن المسألة الأساسية التي شغلت واضعي ومنفذي هذه المخططات هي مشكلة التمويل وضمان استمرار هذا المستوى العالي من الاستثمارات ، ولقد وجد الحل في مداخيل المحروقات التي اعتبرت كافية لتغطية الاحتياجات من المواد التجهيزية المستوردة والضرورية لتشغيل الجهاز الإنتاجي . (مراد محفوظ، 2019 ، ص 49)

وعليه يمكن تصنيف التبعية الاقتصادية والنمو الديموغرافي والاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد من أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري والذي أصبح يستجيب للصدمات الخارجية ، وبخاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط ، فالنتائج التي حققتها الجزائر في السبعينات لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة ، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط بها ، ومن هنا كانت النتيجة حتمية هي وضعية مزرية للاقتصاد الوطني وهي حالة ركود الذي أصاب معظم المؤسسات العمومية ، بالإضافة إلى تفاقم أزمة المديونية

الخارجية وتدهور أسعار النفط ، وبذاك انخفاض عائدات صادرات المحروقات للجزائر من 63.3 مليار دولار إلى 34.9 مليار دينار في سنة 1986.

ومن هذه السنة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في الأزمة ، حيث انخفض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج بالتموين من المواد الأولية التي يتم تمويلها بإيرادات المحروقات ، وكما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل ، ولذلك لجأت السلطات الجزائرية إلى تطبيق إصلاحات جذرية ابتداء من سنة 1988. (مراد محفوظ، 2019 ، ص 50)

2-3 الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق الإصلاحات

ومن خلال الظروف الاقتصادية الصعبة والمتدهورة المذكورة سابقا ، كان لزاما على الجزائر التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في شكل لقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف لمحاولة تحسين الحالة المزرية للاقتصاد الجزائري وإنقاذ ما يمكن إنقاذه وعلاج الاختلالات المالية الداخلية والخارجية من خلال الحصول على قروض وتسهيلات جديدة وإعادة الجدول مقابل إتباع كل الخطوات المرسومة من طرف المؤسسات المالية والدولية..

الفرع الأول : الأسباب التي أدت إلى تبني برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر

كما ذكرنا سابقا فإن الإقتصاد الجزائري عرف وضعا غير متكافئ منذ الاستقلال إلى غاية أزمة المحروقات التي شهدها سنة 1986 ، ويمكن إرجاع ذلك الاختلال إلى مجموعة من الأسباب والعوامل هي :

- انخفاض أسعار المحروقات مقابل ارتفاع في حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية والترفيهية (كالسيارات ، التجهيزات المنزلية ...) في إطار شعار " من أجل حياة أفضل " وهو ما أدى بالضرورة إلى انخفاض إيرادات الصادرات في سنة واحدة (من 1985 إلى 1986) ب 4.8 دولار أي بنسبة 38 % وهذا ما أدى إلى ارتفاع

المديونية الخارجية حيث تشير الإحصائيات أن حجم الديون تضاعف ب 17 مرة خلال عشرية واحدة من (0.95 مليار دولار سنة 1970 إلى 17 مليار سنة 1980) وكذلك خدمة الدين إنتقلت من 0.05 مليار سنة 1970 الى 3.9 مليار سنة 1980 ، فوجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة تجاه المديونية الخارجية ، ليستمر الوضع على ما هو عليه (انخفاض أسعار البترول وتغير الصرف الدولار) حتى سنة 1993 ليصل حجم الديون إلى 25.7 مليار دولار .

(مراد محفوظ، 2019 ، ص 51)

- الاعتماد على الصناعات المصنعة منذ السبعينيات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، حيث أعطت الجزائر أهمية اكثر للصناعة على حساب الزراعة وانتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد ، وفضلت أن يسير القطاع العام الاقتصاد الوطني .

- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينيات ، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه ، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات (انخفض بنسبة 4.2 % سنة 1986) بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كلية على المحروقات (انخفض سعر البرميل الواحد من البترول من 27 دولار سنة 1985 إلى أقل من 14 دولار سنة 1986) نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية.

- حدوث انخفاض ملحوظ في معدلات النمو وتناقص من إجمالي الإنتاج لمؤسسات القطاع العام عموما حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 0.6 % ، وانخفض مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4 % ، وانخفضت كذلك مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40 % .

- تضخم الأيدي العاملة بين المؤسسات العمومية بأشكال غير اعتيادية .

- استمرار تزايد تكاليف الإنتاج ، وبخاصة أسعار الأجهزة والمعدات المستوردة وقيم المواد الأولية وأجور الأيدي العاملة .

- ضعف علاقات التكامل الإنتاجي بين أغلبية مؤسسات القطاع العام .

- الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج . (مراد محفوظ، 2019 ، ص 52)

- فشل نمط التنمية وزيادة حدة البطالة وهجرة الأدمغة .

- ارتفاع أسعار الفائدة التي اقترنت بها مجموعة من الدول النامية بما فيها الجزائر التي أصبحت تستنزف جزءا من ايرادات صادراتها.

- ارتفاع معدلات التضخم وما يصاحبه من اختلالات في موازين العرض والطلب .

- انخفاض العائد على رؤوس الأموال المستثمرة من قبل الحكومة في أغلب أنشطتها الاقتصادية .

– انخفاض احتياطات الجزائر من العملة الأجنبية من 2.81 مليون دولار سنويا سنة 1985 إلى 0.84 مليون دولار سنويا سنة 1989 .

وأمام هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي قامت الحكومة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية بالإضافة إلى عدة إصلاحات أخرى مست مختلف قطاعات الإنتاج ومؤسسات الخدمات ، إلا أن الوضع تأزم أكثر في نهاية 1988 (خصوصا بعد أحداث أكتوبر 1988) .

وبعد هذه الأحداث المأساوية كان لزاما على السلطات الجزائرية أن تحدث **إصلاحا** أكثر عمقا وشمولية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي والتوجه نحو ما يسمى بالعولمة الاقتصادية ، فتوجهت الحكومة آنذاك إلى مؤسسات النقد الدولية في نهاية 1989 مستنجدة بسياستها وتوجيهاتها في اطار اتفاقيات التمويل المدعمة التي جرت في سرية تامة . (مراد محفوظ، 2019 ، ص 53).

خلاصة :

عانى الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية عديدة خلال عقد الثمانينيات وتراجع معدل النمو الاقتصادي ، مما أثر سلبا على مستوى التشغيل وفرص العمل ، هذا ان دل على شيء انما يدل على أن سوق العمل في الجزائر مثل أي سوق يقصد به الآليات التي تؤدي إلى تلاقي قوى العرض والطلب ، وان توازن أو اختلال سوق العمل يظهر من خلال توازن أو اختلال قوى العرض والطلب ؛ وبالتالي نستنتج أنه عندما تزيد قوى العرض عن قوى الطلب يظهر اختلال سوق العمل في صورة بطالة ، ومن بين النتائج المتوصل إليها ما يلي:

1- نستنتج من مضمون الإصلاحات الاقتصادية أنها ذات توجه انكماشي يبدأ بالتحكم في الطلب الكلي، الشيء الذي يؤثر سلبا على فرص العمل، وتزداد بذلك حدة البطالة، كما نستنتج أيضا أن عناية هذه البرامج موجهة لرأس المال على حساب عنصر العمل قصد التخفيف من عبء التكاليف.

2- إن لبرامج الخصخصة في معدل التشغيل اثار سلبية؛ لأنها بحاجة الى مدة زمنية طويلة لامتصاص فائض العمل في اطار التنمية الاقتصادية ولاسيما فيما يتعلق بمشكلة البطالة التي تعد من أعقد المشاكل التي تواجه برامج الخصخصة؛ اذن نستنتج أن تأثير عمليات الخصخصة في معدلات التشغيل في الأمد القصير يمكن أن تخلق بطالة.

التوصيات :

1-للحد من جمود سوق الشغل وانتشار ظاهرة البطالة وللحد أيضا من ظاهرة نقص التشغيل يجب تعزيز الاعتماد على سياسات التشغيل أو البرامج التشغيلية مثل : برنامج تشغيل الشباب وجهاز الإدماج المهني للشباب، بالإضافة الى عقود ما قبل التشغيل .

2- دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن لها دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني على وجه العموم وفي حل مشاكل البطالة على وجه الخصوص .

3- و في الأخير كلنا نعلم أن الجامعة الجزائرية عرفت تضخم هائل في عدد الطلبة، الذي حول بدوره مؤسسة النخبة في سنوات الستينات إلى مؤسسة شاملة (جامعة شمولية)، وبالتالي أصبحت الجامعة تهتم بالكم على حساب الكيف وتنتج خريجين في تخصصات مختلفة ولكن عاطلين عن العمل نظرا لعدم توفير مهن أو مناصب شغل في مجالهم وتخصصهم الدراسي، اذن يجب ان يكون هناك توازن في كيفية تخطيط القوى العاملة من أجل تفادي مشكلة البطالة .

قائمة المراجع:

-1- قادية عبد الله ، الاطار القانوني الخاص لدعم التشغيل في الجزائر، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة ، سنة 2015، ط 1 .

-2- مراد محفوظ خوصصة المؤسسات وظاهرة البطالة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2019، ط1.

-3- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ، ط 1.

-4- مدني بن شهرة الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، 2009، ط1.

-5-أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007، ط1.

-6- صلاح حسن ، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ط1

7-هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، ، 2012، ط1 .

8- خالد حمادي حمدون المشهداني ،الخصخصة : أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ط1.